منشآت سياحية لا تقدم خدمات تليق بتصنيفها.. الوزارة: نراعي ظروف التشغيل وصعوبات تأمين حوامل الطاقة

مرتيني لـ«الوطن»: البدء بإلزام تعيين نسبة من الخريجين في المنشآت السياحية «أيار القادم».. و١٨٠ ألف شاب يعمل في القطاع

البلخي: الارتقاء بالمنتج السياحي وتقديمه بالشكل الصحيح

خضير: رفع كفاءة العاملين في المنشآت السياحية و جودة الخدمات

فادي بك الشريف

كشف وزير السياحة محمد رامي مرتيني لـ«الوطن» أنه خلال أيار القادم التطبيق النهائي للقانون المتضمن إلزام المنشآت السياحية بتعيين ١٠ بالمئة من الخريجين في المنشآت العادية (مستوى نجمة أو نجمتين)، ليصار إلى تعيينهم في المنشآت من مستوى ٣ و٤ و٥ نجوم، وصولاً لتعيين ٣٠ بالمئة من الخريجين خلال الفترة القادم.

وأكد الوزير وجود مساعٍ حتى عام ٢٠٣٠ أن يكون ٨٠ بالمئة من العاملين في القطاع السياحي من الخريجين (سواء من مدرسة أم معهد أو مركز أو كلية سياحة)، ولاسيما أن هناك خطة لتأمين ١١٠ آلاف فرصة عمل حتى العام ٢٠٣٠، منوهاً بوجود ٨ معاهد تقنية و٣٦ مركزاً تدريبياً مرخصاً و٤ كليات للسياحة، وأخيراً أحدثت الكلية التطبيقية للسياحة بالتعاون بين وزارة السياحة والجامعة الافتراضية السورية.

وعلى هامش افتتاحه أعمال الندوة الوطنية السابعة والعشرين للجودة والمؤتمر الأول في مجال الجودة السياحية تحت عنوان «جودة الخدمات السياحية في ضوء المواصفات القياسية والمعايير العالمية»، وذلك في فندق الداما روز بدمشق، قال الوزير: إن الجودة ليست فقط رقابة أو سلامة غذاء بل هي منتج سياحي وتعني التنافسية واستدامة السياحة، كما أنها عبارة عن صناعة مركبة فيها موارد بشرية ومنشآت وقطاع تعليم وتدريس وضيافة مع الأخذ بالحسبان البنى التحتية واحترام قواعد البيئة والسلامة العامة وشروط تحضير الغذاء.

وبين الوزير في تصريحه لـ«الوطن»، وجود ١٤ ألف طالب بمراحل التعليم الفندقي والسياحي بالكليات والمدارس والمعاهد والفندقية ومراكز التدريب السياحي، مؤكداً أن عدد الخريجين سنوياً لا يقل عن ٤ آلاف، والقانون يكفل لهم فرص العمل، منوهاً بالتطوير الكبير في بناء المنشآت التعليمية مع افتتاح معاهد ومدارس ومراكز تدريب سياحي كل عام، وجميعها تصب في مفهوم الجودة.

وكشف وزير السياحة أن هناك أكثر من ١٨٠ ألف عامل من الشباب في القطاع السياحي ضمن المنشآت والمكاتب والشركات المرتبطة بالقطاع السياحي، جزء منهم خريجو معاهد ومدارس سياحية، ما يعتبر رقماً كبيراً.

وأكد الوزير أهمية ضبط الجودة والالتزام بالمعايير الدولية لتتوافق مع القطاع السياحي، مبيناً وجود شكاوى حول ارتياد منشآت من مستوى ٤ أو ٥ نجوم، ولكن خدماتها لا تليق بهذا التصنيف.

وأوضح أن هناك توجهاً في المستقبل بإعادة التصنيف، حيث إن المنشأة التي لا تحقق معايير الجودة وسلامة الغذاء والسلامة المهنية والمواصفة القياسية سينخفض تصنيفها.

مضيفاً: لولا ظروف الحرب لكان هناك تشدد أكبر، لكن يتم مراعاة ظروف التشغيل وصعوبات تأمين حوامل الطاقة، والحصار الإرهابي الجائر على الاقتصاد السوري ما يجعل الوزارة «تمسك العصا من منتصفها»، ولكن مع سنوات إعادة الإعمار يفترض الارتقاء بالمعايير، لذا الهدف من المؤتمر مراعاة الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية.

هذا واستعرض المؤتمر قصص نجاح عن الشيف والمطبخ السوري في مختلف دول العالم، وإدارة المنشآت السياحية والتعليم في السياحة.

كما تركزت محاور الورشة على «أساسيات وضوابط جودة الخدمات المقدمة، وقواعد الإتيكيت، وآداب الضيافة الخاصة بمنشآت الإطعام السياحي، والموارد البشرية وأهمية تطويرها في جودة الخدمات المقدمة في المنشآت السياحية وجودة سياحة الطعام ونظام (هاسب) ومنهج ورؤية جودة الخدمات في منشآت الإطعام، إضافة إلى أسس السياحة المستدامة وأهم المواصفات السياحية والاتجاهات الحديثة في القطاع الفندقي، ودور الرقابة في تطوير جودة الخدمات المقدمة في المنشآت السياحية».

ولفت مدير الرقابة السياحية والجودة في وزارة السياحة زياد البلخي إلى طرح أوراق عمل من خبراء وأكاديميين من قطاع الجودة والخدمات المقدمة في قطاع السياحة، منوهاً بأهمية المؤتمر في الارتقاء بالمنتج السياحي وتقديمه بالشكل الصحيح، وتكامل العمل بين جميع القطاعات.

بدوره أشار رئيس اتحاد غرف السياحة طلال خضير إلى أهمية هذا المؤتمر للخروج بتوصيات وقرارات تسهم في تطوير الخدمة وترتقي بمستوى جودتها.

وفي تصريحه لـ«الوطن» أكد خضير أن التوصيات ركزت على رفع كفاءة العاملين في المنشآت السياحية ومستوى جودة الخدمات، مع النظر بوضع المنشآت والتزامها بمعايير الجودة.

وأضاف: إن السياحة تعد خياراً إستراتيجياً وصناعة واعدة تهدف لتحقيق عوائد مالية كبيرة للدولة والمستثمرين إضافة إلى دورها في توفير الكثير من فرص العمل المرتبطة بالصناعة السياحية.

وفي كلمة له أوضح نائب رئيس الجمعية العلمية السورية للجودة وسيم الغبرة أن الهدف من الندوة تسليط الضوء على التجارب الناجحة في هذا المجال، مشدداً على ضرورة رفع مستوى السياحة من ناحية الجودة اقتصادياً واجتماعياً.

وحسب الغبرة، خصصت منظمة (الايزو) السياحة بعشرات المواصفات القياسية الدولية والإدارات والاستدامة السياحية، ولاسيما أن ضبط الجودة مبني على أسس علمية وهي القياس الصحيح وسلامة التغذية.

وفي مداخلاتهم، أشار عدد من أصحاب المنشآت السياحية وطلاب كلية السياحة والهيئة العامة للتدريب السياحي والفندقي إلى أهمية معايير الجودة التي تخدم المنشآت وما تحتاجه من موارد بشرية، منوهين بضرورة ربط التراخيص والتدقيق بالمواصفات الدولية والتركيز على لغة التخاطب مع الزبائن.

الحطب من الكماليات وتراجع الطلب على البيليت!

حلبيون يتنافسون على بدائل التدفئة التي تضاعفت أسعارها

حلب- خالد زنكلو

مع اقتراب دخول فصل الشتاء وانخفاض درجات الحرارة بشكل ملموس، تراجعت وفرة بدائل التدفئة في حلب بزيادة أعداد الراغبين باقتنائها، ما أدى إلى تضاعف أسعارها، في ظل عزوف أغلبية الأهالي عن استخدام المازوت لارتفاع أسعاره في السوق السوداء، وفقدان الأمل بالاعتماد على الكهرباء، الغائبة عن خطوط التغذية، كبديل نظيف في التدفئة.

المشهد العام للاستعداد للشتاء في الشهباء، ليس جديداً وليس وليد السنوات الأخيرة، وإنما نتاج اتساع الهوة بين الدخل وأسعار المشتقات النفطية لزوم التدفئة التي لا تسد مخصصاتها رمق المدافئ، التي لا يقدر على تلبية متطلباتها سوى عُلية القوم.

ورأى أبو بشير عامل التمديدات الصحية في حي المشهد لـ«الوطن»، أن عملية البحث عن البدائل الرخيصة للتدفئة تسبق قدوم الشتاء بأشهر وإلا فستفوت الفرصة على اللاهثين وراء حلم تدفئة عظام أبنائهم: «اتفقت مع جارنا النجار على شراء مخلفات ورشته من الخشب بسعر ليرتين سوريتين ونصف الليرة للكيلو الواحد، إلا أنه رفع السعر إلى ٤ ليرات الأسبوع الماضي، بزيادة الطلب على الخشب اليابس، مع انخفاض درجات الحرارة بشكل واضح».

وأشار «محمد. ت» من الحي ذاته إلى أنه باع ٥٠ ليتراً من مخصصاته من المازوت المدعوم بسعر ١٢ ألف ليرة لليتر الواحد وحقق هامش ربح مقبولاً لشراء جزء من حطب الشتاء، على حين رفض إخوة أحمد شراء حصته غير المدعومة من المازوت بسعر ٦٠٠ ألف ليرة، مع أن سعر ليتر المازوت في السوق السوداء ارتفع من ١٢ إلى ١٣ ألف ليرة في السوق نفسه خلال الأسبوع الأخير.

«عبدو. غ» موظف القطاع العام والقاطن في شقة إيجار صغيرة بحي صلاح الدين مع زوجته وأولاده الخمسة، أوضح لـ«الوطن» أن استعمال الخشب والحطب في تدفئة المنزل بات من الكماليات «إذ تحتاج مدفأة الحطب يومياً إلى ١٠ كيلو غرامات من المادة، وإلى نحو طن واحد كأقل تقدير طوال الشتاء، أي إلى خمسة ملايين ليرة، مع احتساب سعر الكيلو الواحد بـ٥ ليرات»!.

وأضاف عبدو: «الحل الأمثل لتقليل تكلفة التدفئة، هو بالاعتماد على مخلفات المنزل من ألبسة بالية وأحذية وأوان بلاستيكية وكرتون وأوراق وغيرها، على الرغم من أضرارها على الصحة»، ولفت إلى أن شراء قصاصات الألبسة من ورش الألبسة التي تشتهر بها حلب «والتي تدفأنا بها الشتاء الماضي، بات من الكماليات، ولم يعد متاحاً بعد تنافس الحالين بشتاء دافئ عليها، وتضاعف أسعارها مرات عديدة».

صاحب محل متخصص بلوازم التدفئة وموادها البديلة، بين لـ«الوطن» أن الطلب تراجع هذا الشتاء على حبيبات البيليت وقشور الفستق الحلبي واللوز والجوز وبذور الزيتون وعجوته، بعد أن حلقت أسعار كل منها، لتتراوح بين ٣ و٤ آلاف ليرة للكيلو الواحد «بالإضافة إلى تجاوز ثمن مدفأة كل صنف منها المليون ونصف المليون ليرة في الموسم الحالي، وضعف ذلك للمدافئ ذات الجودة العالية، وذلك بعد رواج هذه الأنواع من بدائل التدفئة خلال السنوات القليلة الماضية، بصفتها أقل ضرراً من المواد البلاستيكية وعلى اعتبارها أقل وطأة على جيب المستهلك من مازوت التدفئة، في ظل الضائقة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد».

رئيس نقابة التربية يطالب بتحويل ملف اللباس العمالي إلى الرقابة والتفتيش

عمال التربية: اللباس رديء والأسعار أغلى من أسواق الحمراء والشعلان

القنيطرة- خالد خالد

اشتكى العمال الذين خُصِّص لهم اللباس العمالي وهم (مستخدمون ومعلمو الحرف في الثانويات الصناعية) في تربية القنيطرة البالغ عددهم نحو ٧٥٠ عاملاً، من النوعية الرديئة والسيئة للألبسة المقدمة من الوحدة الإنتاجية التابعة لاتحاد العمال والتي رسا عليها تأمين اللباس للعمال والمستثمرة من أحد المتعهدين.

وأوضحوا أن ما يزيد الأمر سوءاً أن الألبسة سعرها أغلى من أسعار أسواق الشعلان وشارع الحمرا والصالحية رغم أنها ليست ماركة، حيث بلغ سعر (اللباس الداخلي سليب وشيال) ٧٥ ألف ليرة، وهذه المادة معروضة في صالات السورية للتجارة بالقنيطرة ومن إنتاج شركة الشرق المعروفة ولا يتجاوز سعرها ١٥ ألف ليرة، أما سعر الجوارب المعروض في الوحدة الإنتاجية ومن النوع السيئ والقصير فبلغ ١٢ ألف ليرة، في حين أن سعره بالسوق المحلية نحو ألفي ليرة، كما تعرض الوحدة الإنتاجية قمصان نوم قطن خفيف بسعر ٩٠ ألف ليرة وسعر القميص لا يتعدى الـ٢٥ ألفاً، وكنزة سعرها ١٢٠ ألفاً وغيرها من المواد.

ويؤكد أصحاب الشكوى أن محافظة القنيطرة فيها صالات تدخل إيجابي كثيرة وفيها معروضات جيدة وبدائل كثيرة ولكن بموجب العقد المبرم مع الوحدة الإنتاجية فيجب على العامل المقيم على أرض المحافظة التوجه إلى دمشق لاستلام اللباس العمالي، متسائلين: إذا كان من غير الممكن التعاقد مع السورية للتجارة بالقنيطرة، فلماذا لم يتم إحداث منفذ بيع للوحدة الإنتاجية على أرض المحافظة وعدم تكبيد العمال عناء التنقل إلى دمشق والعودة، وكان على المعنيين والمكلفين بموضوع اللباس العمالي أن يشترطوا على الجهة المنفذة تسليم العمال اللباس على أرض المحافظة.

أما الأمر الآخر الذي أثاره أصحاب الشكوى فهو أن وصل اللباس العمالي عبارة عن طقم رجالي رسمي بقيمة ١٣٢ ألف ليرة، في حين أن وصل لباس معلمي الحرف يتضمن مريولاً عدد اثنين و٤٥٠ ألفاً، ووصل اللباس العمالي لا يتضمن لباساً داخلياً أو قميص نوم أو جوارب، والمثير للدهشة والاستغراب أن عدداً من العمال أثناء مراجعتهم الوحدة الإنتاجية لاستلام اللباس طالبوا المستثمر بالتقيد بما ورد في الوصل ولكن المستثمر أجابهم: «يلي عجبو.. عجبو ويلي ما عجبوا مشكلته»؟

ونقلت «الوطن» شكوى عمال التربية إلى رئيس نقابة عمال الطباعة والثقافة والإعلام والتربية والتعليم العالي هايل حمدان الذي أكد وجود شكوى من العمال حول رداءة النوعية والتعامل السيئ من المستثمر مع العمال، مبيناً أن الموضوع تم بحثه مع المعنيين في مديرية التربية من أجل تنفيذ بنود العقد المبرم مع الوحدة الإنتاجية، وفي حال عدم قدرتها على الالتزام بما اتفق عليه فعليها الاعتذار عن العقد لعدم تنفيذ بنود الوصل العمالي.

ورأى حمدان أنه من المجحف بحق العامل المقيم على أرض محافظة القنيطرة أن يراجع مدينة دمشق للحصول على حقه باللباس العمالي، وليفاجأ بأن المواد ليست بالجودة التي كان يأملها، علماً أن القنيطرة فيها أكثر من جهة عامة ولديها صالات تدخل إيجابي منتشرة بكل أرجاء ومناطق المحافظة، مضيفاً: كان من الأجدى مخاطبة وزارة الصناعة لاستثناء التربية من تعميمها بهذا الخصوص، لكونه لا توجد منافذ بيع لأي شركة من شركات الصناعة على أرض محافظة القنيطرة!؟

وطالب حمدان في حال عدم التقيد من المستثمر ببنود العقد بتحويل ملف اللباس العمالي إلى الرقابة والتفتيش من أجل الحفاظ على حقوق العمال، حيث لم يبق للعامل سوى اللباس العمالي في ظل الظروف المعيشية الصعبة؟

من جهته أفاد محاسب مديرية تربية القنيطرة مصطفى شريدة بأنه ستتم زيارة الوحدة الإنتاجية في منطقة الإطفائية بدمشق ولقاء المستثمر من أجل التقيد ببنود العقد الموقع معه وتأمين اللباس العمالي من النوعية الجيدة التي تكون مقبولة من العمال وبأسعار مناسبة.

بعد ٥ سنوات على تعيينهن...

مشكلة مزمنة.. مدرسات التعليم المهني يطلبن نقلهن من دمشق إلى طرطوس

مدير تربية دمشق: النقل خاضع لتوافر عدة شروط ويمكن لأي حالة مراجعتي لمعالجة طلبها

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكوى من مدرسات التعليم المهني (علوم تجارية) في طرطوس اللواتي تم تعيينهن في مديرية تربية دمشق منذ أكثر من خمس سنوات وحدد مركز عملهن في تربية طرطوس ولم يتم نقلهن رغم أوضاعهن الاجتماعية.

وأضافت المدرسات في الشكوى: إن تربية دمشق لم توافق على طلبات النقل الخارجي التي تقدمنا بها للنقل النهائي إلى تربية طرطوس، فنحن معينات في مديرية تربية دمشق بموجب مسابقة ٢٠١٧ ونعمل في مديرية تربية طرطوس منذ عام ٢٠١٩ بموجب قرار وزاري (تحديد مركز عمل) وقد تقدمنا بطلب نقل خارجي في صيف هذا العام حسب الأصول والشروط المطلوبة من تربية دمشق إلى تربية طرطوس رغم استيفائنا كل الشروط من استكمال الخمس سنوات والزواج من زوج يعمل في طرطوس والسكن في طرطوس وموافقة مديرية تربية طرطوس على النقل إليها بوجود شاغر مملوء من قبلنا ونمارس التدريس في مدارسها منذ عام ٢٠١٩ بموجب قرار تحديد مركز العمل.

وأضفن: كانت المفاجأة بعدم موافقة مدير تربية دمشق على طلب النقل وقراره مبني على اقتراح عدم الموافقة من الموجه الاختصاصي للعلوم التجارية في تربية دمشق، وعند سؤال الأستاذ الموجه تكلم معنا بحدة مبرراً عدم موافقته بنقص المدرسين وعند مناقشته كيف يكون هناك نقص ونحن بالأصل لسنا نعمل فعلياً في تربية دمشق وإنما في طرطوس منذ ٢٠١٩ فكان جوابه إنه بتعليمات وزارية تم طلب منا أن نتقدم بطلبات نقل جديدة في نيسان القادم وأنهى النقاش.

مديرية تربية طرطوس أكدت أن هذه الكوادر تعمل في مدارس المحافظة منذ ٢٠١٩ وهي بحاجة لها وأمر نقلها يعود لمديرية تربية دمشق.

مدير تربية دمشق أوضح أن النقل خاضع لتوفر عدة شروط ومن تنطبق عليه الشروط تتم الموافقة على نقله ويمكن لأي حالة مراجعتي لمعالجة طلبها بكل موضوعية وحرص.